



قرار

رئيس اللجنة العليا للانتخابات

رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ م

بتشكيل لجنة في الأمانة العامة . . .

١ - لمراقبه الالتزام بضوابط الدعاية الانتخابية ومحادر تمويلها والإنفاق فيها ، وفقاً للمادة (الأولى) من قرار اللجنة العليا للانتخابات رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ بشأن ضوابط الدعاية الانتخابية والتمويل والإنفاق في الدعاية ، وإعداد تقرير بشأنها وعرضه على اللجنة العليا للانتخابات .

٢ - وللتلقي تقارير لجان المراقبة التي تتضمن رصداً وتوثيقاً لما تراه من مخالفات في الدعاية الانتخابية والنشأة بقرار اللجنة العليا للانتخابات رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤ وفقاً للمادة (٣٦) من القانون رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٤ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، وإعداد تقرير بشأنها وعرضه على اللجنة العليا للانتخابات .

رئيس اللجنة العليا للانتخابات

القاضي / أيمن عباس

- بعد الاطلاع على الدستور المعدل الصادر في الثامن عشر من يناير ٢٠١٤ م
- وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ،
- وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤ بشأن مجلس التواب ،
- وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٢٣١) لسنة ٢٠١٤ بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات ،
- وعلى قرار اللجنة العليا للانتخابات رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ بشأن ضوابط الدعاية الانتخابية والتمويل والإنفاق في الدعاية ،
- وعلى قرار اللجنة العليا للانتخابات رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤ بشأن تشكيل لجان رصد الواقع الذي تقع في المحافظات بشأن مخالفات الدعاية الانتخابية ،
- وعلى موافقة اللجنة العليا للانتخابات بجلستها العقدة بتاريخ ١٨ / ١ / ٢٠١٥ .

تمهيد

نص الفصل الرابع من القانون رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٤ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية على ضوابط الدعاية في الانتخابات في المواد (٢٣) وما بعدها ، وصدر قرار اللجنة العليا للانتخابات رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ ببيان ضوابط الدعاية الانتخابية والتمويل والإنفاق في الدعاية ، ونص الضابط الثالث عشر منها على أن :



"تشكل اللجنة العليا للإنتخابات لجنة من أعضاء الأمانة العامة، تسمى "لجنة مراقبة الالتزام بضوابط الدعاية الانتخابية ومصادر تمويلها والإنفاق فيها" تتعقد في مقر اللجنة العليا للإنتخابات وتكون مهمتها مراقبة الالتزام بضوابط الدعاية الانتخابية المنصوص عليها في قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ وقرارات اللجنة العليا للإنتخابات ذات الصلة، ومصادر تمويل الدعاية والإنفاق فيها، وتلقى التقارير التي تعددها لجان رصد الواقع التي تقع على مستوى المحافظات بالمخالفة لضوابط الدعاية أثناء الانتخاب والمثبت فيها حصر الواقع ومظاهر المخالفات وتحديد مرتكبها، وفحص هذه التقارير .

وتلقى الشكاوى والبلاغات والأوراق المقدمة من ذوى شأنها والتي ترد من الشرطة أو المحافظات أو اللجان الانتخابية بالمحافظات، أو من غيرها من الجهات لاتخاذ الإجراء المناسب بشأنها، وللجنة المراقبة أن تأمر بإزالة الملصقات والإعلانات وغيرها من وسائل الدعاية الأخرى المستخدمة بالمخالفة لقواعد الدعاية الانتخابية على نفقة المخالف، وتنفذ قرارات لجنة المراقبة بمعرفة المحافظات ومديريات الأمن .

وتعود اللجنة سجلاً لقيد ما يرد إليها من تقارير وشكاوى وبلاغات وما يتم بشأنها . وترفع تقريراً برأيها في التصرف في الأوراق، إلى اللجنة العليا للإنتخابات مبيناً به الإجراءات التي اتخذتها فيها ."

ونصت المادة (٣٦) من القانون رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٤ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية على ما يأتي :

"تشكل اللجنة العليا لجان مراقبة من خبراء مستقلين، يعهد إليها رصد الواقع التي تقع على مستوى المحافظات بالمخالفة لضوابط الدعاية التي قررها الدستور أو القانون أو قرارات اللجنة العليا بشأن الدعاية أثناء الانتخاب أو الاستفتاء .

وتعود هذه اللجان تقاريرًا تتضمن رصدًا وتوثيقًا لما تراه من مخالفات، وتعرض هذه التقارير على الأمانة العامة مثبتاً بها حصر الواقع ومظاهر المخالفات وتحديد مرتكبها كلما أمكن .



وتقوم الأمانة العامة بإعداد تقرير عن هذه المخالفات تعرضه على اللجنة العليا،
فإن تبين للجنة العليا من الأوراق شخص مرتكب المخالفة، أحالت الأوراق للنيابة العامة
لتحري شؤونها في تحريك الدعوى الجنائية ضد المخالف أو إصدار الأمر الجنائي طبقاً
للأحكام المقررة في قانون الإجراءات الجنائية ".

قدر

((المادة الأولى))

تشكل بمقر اللجنة العليا للانتخابات لجنة تسمى "لجنة مراقبة الالتزام بضوابط الدعاية الانتخابية ومصادر تمويلها والإنفاق فيها" من كل من :

- | | |
|-------------------------------------|---|
| ١ - القاضي / أحمد عبد العزيز قشلان | عضو الأمانة العامة للجنة العليا للانتخابات رئيساً |
| ٢ - القاضي / جمال عبد الرحمن التسوي | عضو الأمانة العامة للجنة العليا للانتخابات عضواً |
| ٣ - القاضي / رانيا محمد منصور الضلع | عضو الأمانة العامة للجنة العليا للانتخابات عضواً |
| ٤ - الأستاذ / احمد محمد رفعت | عضو الأمانة العامة للجنة العليا للانتخابات عضواً |
| ٥ - الأستاذه / مروة هشام برکات | عضو الأمانة العامة للجنة العليا للانتخابات عضواً |

((المادة الثانية))

تختص اللجنة بما يلي :

١ - تلقى الشكاوى والبلاغات والمحاضر والأوراق المقدمة من ذوى الشأن، وما يرد من الشرطة أو المحافظات أو اللجان الانتخابية، أو غير ذلك من الجهات، بشأن المخالفات المتعلقة بضوابط الدعاية الانتخابية وتمويلها ومصادره ومقداره والإنفاق في الدعاية، وفقاً لقرار اللجنة العليا للانتخابات رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ بشأن تلك الضوابط ، ولها أن تأمر بإزالة الملصقات والإعلانات وغيرها من وسائل الدعاية الأخرى المستخدمة بالمخالفة لقواعد الدعاية الانتخابية على نفقة المخالف، وتنفذ قرارات لجنة المراقبة بمعرفة المحافظات ومديريات الأمن وعرض تقرير بالرأي بشأنها يعرض على اللجنة العليا للانتخابات مبين به الإجراءات التي اتخذتها فيها .



٢ - تلقى تقارير لجان مراقبة رصد الواقع التي تقع في دائرة كل محكمة ابتدائية بالمخالفة للضوابط المقررة للدعاية الانتخابية وفقاً لقرار اللجنة العليا للانتخابات رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤ بشأن تشكيل لجان مراقبة لرصد الواقع التي تقع على مستوى المحافظات بالمخالفة للضوابط التي قررها الدستور أو القانون أو قرارات اللجنة العليا للانتخابات بشأن الدعاية أثناء الانتخابات، ولها أن تأمر بإزالة الملصقات والإعلانات وغيرها من وسائل الدعاية الأخرى المستخدمة بالمخالفة لقواعد الدعاية الانتخابية على نفقة المخالف، وتتفذ قرارات لجنة المراقبة بمعرفة المحافظات ومديريات الأمن وعرض تقرير بالرأي بشأنها يعرض على اللجنة العليا للانتخابات مبين به الإجراءات التي اتخذتها فيها.

((المادة الثالثة))

تفحص اللجنة ما تتلقاه من أوراق وتحتاج الإجراء المناسب فيها، وتعد تقريراً برأيها في التصرف فيها مبيناً به الإجراءات التي اتخذتها ، وتقديم تقريرها إلى اللجنة العليا للانتخابات لتتصدر قرارها فيما تضمن من وقائع .

((المادة الرابعة))

تنشئ اللجنة سجلاً لقيد ما يرد إليها من أوراق، وما تتخذه من قرارات فيها .

((المادة الخامسة))

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

صدر في: ٢٠١٥ / ٧ / ١

رئيس

أحمد

اللجنة العليا للانتخابات
رئيس محكمة استئناف القاهرة

القاضي / مبروك

((أيمن عباس))

عضو مجلس القضاء الأعلى